

Distr.: General
16 December 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)
و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)
و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الرابع والستون المقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، والفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، والفقرة ٦ من القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والفقرة ١٢ من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، والفقرة ٦ من القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) التي طلب المجلس إلى الأمين العام في آخر قرار منها أن يقدم تقريراً كل ٦٠ يوماً على الأقل عن تنفيذ هذه القرارات من جانب جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات منظومة الأمم المتحدة والبيانات والمستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن ما أوصلته من مساعدات إنسانية فتتعلق بشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات الرئيسية

النقاط الرئيسية: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

١ - ما زال المدنيون يواجهون مشقة كبيرة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. فعلى الرغم من وقف إطلاق النار في إدلب الذي أعلنه الاتحاد الروسي وحكومة الجمهورية العربية السورية في ٣٠ آب/أغسطس، تصاعدت أعمال قتالية شديدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير على جانبي الخط الأول. وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت مفوضية الأمم



المتحدة لحقوق الإنسان وقوع ١٣٦ قتل في منطقة تخفيف التوتر في شمال غرب البلد، منهم العديد من النساء والأطفال. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت مخيم قاح للمشردين داخلياً في إدلب صواريخ أفادت المفوضية بأنها أطلقت من أراض تسيطر عليها الحكومة، مما أدى إلى مقتل ١٦ شخصاً على الأقل، منهم ٤ نساء و ٦ أطفال، وجرح ٣٠ مدنياً آخر، حسب ما قيل.

٢ - وظلت خدمات الرعاية الصحية والتعليم تتضرر من الأعمال القتالية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ أكدت منظمة الصحة العالمية وقوع ١٨ حادثاً تضررت منها مرافق الرعاية الصحية وأصولها، وتحققت الأمم المتحدة من ٥ حوادث تضررت منها مرافق تعليمية. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ٣ أشخاص محتاجين إلى الرعاية الطبية وعاملين في المجال الإنساني وجرح ٢١ شخصاً آخر.

٣ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت تركيا عملية ربيع السلام في منطقة تقع بين تل أبيب ورأس العين في الجمهورية العربية السورية. وفر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدني من منازلهم في خضم الأعمال القتالية، وسجلت المفوضية وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين بلغت ١٤٧ ضحية، شملت نساء وأطفالاً، قتل العديد منهم بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. أوقفت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية أنشطتها مؤقتاً، لكنها استأنفت عملها بعد مدة. وتوقفت العمليات في محطة علوك للمياه في الحسكة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة الأعمال القتالية. وكانت إمكانية الوصول إلى محطات المياه متاحة بفضل قناة اتصال أقيمت بين الأمم المتحدة وتركيا، وهي قناة دعمت أيضاً عمليات إجلاء المنظمات غير الحكومية والمشردين داخلياً من المنطقة. وما زالت أجزاء من الطريق M4 الحيوي لإيصال الإمدادات الإنسانية إلى شمال شرق الجمهورية العربية السورية معطلة بسبب الأعمال القتالية. وحتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان ١٢٣ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى ديارهم، في حين ظل حوالي ٧٥ ٠٠٠ شخص مشردين من محافظات الحسكة والرقعة وحلب، بينما فر حوالي ١٧ ٠٠٠ شخص إلى العراق.

٤ - وفي شمال شرق البلد، يؤوي مخيم الهول في محافظة الحسكة ٦٨ ٤٠٠ شخص، نسبة النساء والأطفال فيهم ٩٤ في المائة. ويتواصل تقديم الخدمات في المخيم، على الرغم من الانخفاض المؤقت في وجود شركاء العمل الإنساني وتعليق العديد من الأنشطة بعد بدء عملية ربيع السلام، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والحماية. وأوقف مديرو المخيم مؤقتاً الإحالات الطبية غير الطارئة وتصاريح الإجازات والزيارات إلى المخيم على الفور عقب بدء الأعمال القتالية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لكنهم رفعوا تلك القيود منذ مدة.

٥ - وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما متوسطه ٤,٣ ملايين من المحتاجين كل شهر، وتوفير أكثر من ١,٣ مليون من العلاجات الصحية والطبية للناس في جميع أنحاء البلد. وظلت المساعدة عبر الحدود المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) تشكّل جزءاً حيويًا من الاستجابة الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أوصلت ٩٥٥ ١ شاحنة (٣٩ شحنة) المساعدة الغذائية العامة لأكثر من مليون شخص (المتوسط الشهري).

٦ - واستمرت جهود الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية على نطاق مناسب لتلبية الاحتياجات المقدرة في معظم أنحاء البلد، على الرغم من أن الوصول إلى بعض المناطق ووصول بعض الجهات الإنسانية الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، ظلَّ محدوداً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت الأمم المتحدة وشركاؤها على موافقة السلطات السورية على إيفاد ٨٢٥ بعثة، جرت الموافقة على ٧٧٤ بعثة منها على المستوى المحلي (موافقة عامة أو موافقة من المحافظة) و ٥١ بعثة على المستوى الوطني (موافقة رسمية).

مستجدات الوضع الإنساني

٣ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت تركيا، بدعم من قوات مسلحة غير تابعة للدولة، عملية ربيع السلام، في المنطقة الواقعة بين تل أبيب ورأس العين في الجمهورية العربية السورية. ففي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول أكتوبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (S/2019/804)، ذكر الممثل الدائم لتركيا أن "تركيا [بدأت] في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ عملية ربيع السلام". وأعلن عن اتفاقات وتفاهات بين مختلف الأطراف في النزاع وهي: تفاهم عسكري بين حكومة الجمهورية العربية السورية وقوات سوريا الديمقراطية مؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والبيان المشترك بين تركيا والولايات المتحدة بشأن شمال شرق الجمهورية العربية السورية المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ومذكرة التفاهم بين تركيا والاتحاد الروسي المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وكل منها يحدد معايير بين مختلف الأطراف في النزاع الدائر في جميع أنحاء شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

٤ - وأسفرت الأعمال القتالية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية عن مقتل وإصابة مدنيين وفي العديد من الحالات أضرت بالبنية التحتية المدنية الأساسية ودمرتها. فمحطة مياه علوك، التي يستفيد من خدماتها ٦٠.٠٠٠ شخص في محافظة الحسكة، تعطلت أعمالها في مناسبات متعددة. وفي الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أُنجزت أربع بعثات عبر الخطوط تضم أفرقة تقنية من مديرية المياه في الحسكة من أجل استعادة الخدمة في محطة مياه علوك، ويسرت تركيا ذلك. وقد أُجهضت في المجموع عشر بعثات أخرى إلى المرفق بسبب انعدام الأمن على الطرق المؤدية على جانبي خط النزاع. ومنذ مدة جرى التوصل إلى ترتيب بين الاتحاد الروسي وتركيا لضمان وصول الأفرقة من أجل الحفاظ على استمرارية تشغيل المحطة.

٥ - وتشرد أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر بسبب الأعمال القتالية. وتحتّم إخلاء مخيمين للنازحين بالكامل بعد تعرضهما لهجمات، ونُقل المقيمون فيهما إلى مخيمات أخرى في الشمال الشرقي. وجرى إخلاء أحد المخيمات، هو مخيم المبروكة، بمساعدة السلطات التركية. وأقامت الأمم المتحدة وتركيا قناة اتصال لإتاحة التواصل بشأن الشواغل الإنسانية. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، شرع آلاف المدنيين في العودة إلى مناطقهم الأصلية واستؤنفت العمليات الإنسانية بمجرد انخفاض وتيرة الأعمال القتالية بعد سلسلة من الاتفاقات بين الأطراف في النزاع. وحتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد ١٢٣.٠٠٠ شخصا بينما ظل حوالي ٧٥.٠٠٠ شخص مشردين من محافظات الحسكة والرقعة وحلب. وبالإضافة إلى ذلك، فر ما يقرب من ١٧.٠٠٠ شخص إلى العراق. ونفذت المنظمات الإنسانية استجابة إنسانية كبيرة من أجل مساعدة مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين مباشرة من الأعمال

القتالية، فضلاً عن عشرات الآلاف من المتضررين بشكل غير مباشر. والأطفال هم من بين الفئات الأكثر تضرراً من التصعيد الأخير في الأعمال القتالية.

٦ - وفي شمال شرق الجمهورية العربية السورية، يوجد ١,٨ مليون شخص من المحتاجين للمساعدة، بما يشمل السكان الموجودين في المخيمات والمستوطنات العشوائية وفي المناطق الحضرية والريفية. وحالياً، يعيش حوالي ٩٢ ٠٠٠ شخص في خمسة مخيمات رسمية على نطاق الشمال الشرقي (الهول، وروج، وعريشة، والمحمودي، ونوروز). وهناك مخاوف بشأن قدرة النساء والأطفال، بما يشمل المراهقات، على الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية المنقذة للحياة، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية والحماية من العنف الجنساني.

٧ - وفي خضم التطورات في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ما زال مخيم الهول في محافظة الحسكة يؤوي حوالي ٦٨ ٤٠٠ شخص، نسبة النساء والأطفال فيهم ٩٤ في المائة. وتقديم الخدمات في المخيم مستمر بعد انخفاض مؤقت في وجود شركاء العمل الإنساني وتعليق العديد من الأنشطة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والحماية. وأوقف مديرو المخيم الإحالات الطبية غير الطارئة وتصاريح الإجازات والزيارات إلى المخيم فور بدء القتال في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. واستؤنفت الإحالات منذ مدة، ويُسمح من جديد بالخروج من المخيم. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، غادر المخيم أكثر من ٧٠ مواطناً سورياً إلى أجزاء أخرى من الشمال الشرقي. ومنذ بداية حزيران/يونيه، غادر المخيم حوالي ٢ ٦٤٠ من المقيمين فيه، كان حوالي ١ ٢٤٠ منهم سوريين و ١ ٤٠٠ كانوا من رعايا بلدان ثالثة، من بينهم نساء وأطفال.

٨ - وما زال المدنيون يتعرضون للقتل والجرح ويواجهون مشاق كبيرة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. فعلى الرغم من وقف إطلاق النار في إدلب المعلن من الاتحاد الروسي وحكومة الجمهورية العربية السورية في ٣٠ آب/أغسطس، تصاعدت أعمال قتالية شديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على جانبي الخط الأول، وخاصة في جنوب إدلب وشمال حماة وشرق اللاذقية وغرب حلب. ووردت أيضاً أنباء عن قصف من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وكذلك هيئة تحرير الشام، التي أدرجها مجلس الأمن في قائمة الجماعات الإرهابية، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت مخيم قاح للمشردين داخلياً في إدلب صواريخ أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها أطلقت من أراض تسيطر عليها الحكومة، مما أدى إلى مقتل ١٦ مدني على الأقل، منهم ٤ نساء و ٦ أطفال، وجرح ٣٠ آخرين. وتشير التقارير إلى أن الآلاف من سكان المخيم فروا إلى أماكن قريبة، وأن أحد مستشفيات التوليد بجوار المخيم قد تعرض لأضرار.

٩ - وأفيد بأن الغالبية العظمى الأشخاص الموجودين في الشمال الغربي الذين نزحوا نتيجة الأعمال القتالية ما زالوا في مناطق مكتظة بالسكان في شمالي محافظة إدلب، حيث تتحمل جهات المساعدة الإنسانية بالفعل عبئاً فوق طاقتها. وأدت بداية الأمطار والظروف الشتوية إلى تفاقم الوضع بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما الفئات التي تعيش في أوضاع مكشوفة. وما زالت أسعار الوقود في شمال غرب الجمهورية العربية السورية تفوق المتوسط الوطني، وذلك يرجع لسببين هما نقص العرض المبلغ عنه وتدني قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمي. وتواصل دوائر العمل الإنساني الاستجابة عن طريق الاعتماد على المخزونات الاحتياطية لدعم أنشطة الاستجابة، بوسائل منها تقديم المساعدة الشتوية. وما زال المأوى أشد الاحتياجات إلحاحاً.

١٠ - وما زالت الظروف صعبة داخل مخيم الركبان على الحدود بين الأردن والجمهورية العربية السورية. فمُنذ أواخر آذار/مارس، غادر المنطقة أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص. وتحتاج بقية السكان إلى مساعدة مستمرة إلى حين إيجاد حلول دائمة لهم. وعلى الرغم من الجهود المتكررة، في أعقاب أحدث بعثة أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لم يمكن من الممكن المضي قدماً في بعثة نظمتها الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري لدعم عمليات المغادرة الطوعية للأشخاص الراغبين في مغادرة مخيم الركبان بطريقة آمنة وكرامة، وذلك بسبب عدم تقديم الضمانات الأمنية الضرورية. وتتواصل الجهود لكفالة الموافقة الضرورية من جميع الأطراف لكي تمضي البعثة قدماً بشكل آمن. وفي الوقت نفسه، يواصل العديد من سكان مخيم الركبان الإعراب عن رغبتهم في مغادرة المنطقة. ومنذ أحدث بعثة أجرتها الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري، غادر المخيم ٥٤٢ شخصاً بطريقة تلقائية بوسائلهم الخاصة. ومن المتوقع أن يغادر المخيم مزيد من الأشخاص في الأشهر المقبلة، مع انخفاض درجات الحرارة. غير أن القيود المالية تمنع الآخرين من مغادرة المخيم دون دعم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إخلاء ثلاثة من الملاجئ الجماعية الخمسة في حمص لإفساح المجال أمام القادمين الجدد المحتملين ولإضفاء الطابع المركزي على تقديم الخدمات. وجرى تجميع سكان مخيم الركبان السابقين في ملجأين في حمص. وفي ١٢ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت أفرقة الأمم المتحدة بعثات رصد إلى ملجأين جماعيين يستوعبان حالياً ٣١٢ من سكان مخيم الركبان السابقين في انتظار انتقالهم إلى أماكنهم الأصلية و/أو مناطق وجهة أخرى.

١١ - وما زال انعدام الأمن مستمراً في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية. ففي محافظة درعا، في خضم تقارير مستمرة عن الهجمات والاشتباكات، يقال إن التوترات بين القوات الحكومية السورية والسكان المحليين زادت في الأسابيع الأخيرة. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن أجهزة أمنية حكومية سورية احتجزت حسب ما قيل أفراداً لديهم صلات سابقة بجماعات معارضة مسلحة، بمن فيهم أولئك الذين وقعوا ما يسمى بالاتفاقات المحلية أو اتفاقات المصالحة مع الحكومة. وقيل إن خلايا محلية لمقاتلين معارضين سابقين نفذوا هجمات على أهداف لها صلة بالحكومة السورية، مستعملين في ذلك أسلحة صغيرة وأجهزة منفجرة، وقيل إن بعض تلك الهجمات كانت رداً على الاعتقالات. واستمر كذلك ورود أنباء عن محاولات اغتيال استهدفت أفراداً مؤيدين للحكومة وأفراداً مرتبطين بالمعارضة سابقاً. وظهرت شواغل بشأن تأثير انعدام الأمن على حرية تنقل السكان في المنطقة، وكذلك على إمكانية إيصال المعونة الإنسانية.

مستجدات بشأن التطورات عموماً

١٢ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، في جنيف، عقد مبعوثي الخاص إلى سوريا، غير أ. بيدرسن، اجتماعاً للجنة الدستورية التي تقودها سوريا والمملوكة لسوريا التي تضم ١٥٠ عضواً وتيسرها الأمم المتحدة، وتشكل النساء فيها حوالي ٣٠ في المائة. وقدم أعضاء اللجنة الدستورية رؤى فيما يتعلق بالترتيبات الدستورية المستقبلية للجمهورية العربية السورية. واعتمدوا بتوافق الآراء مدونة لقواعد السلوك ومجموعة من الممارسات الإجرائية الأولية لعمل اللجنة. وجرى التوصل أيضاً إلى اتفاق بشأن الأعضاء الـ ٤٥ المقرر أن يعملوا في هيئة الصياغة المصغرة. واستعرضت هيئة الصياغة المصغرة الأفكار والمقترحات الواردة في الكلمات التي أدلى بها أعضاء الهيئة الموسعة المؤلفة من ١٥٠ عضواً، وعرضت أفكاراً أخرى أيضاً، من أجل تحديد المبادئ الدستورية المحتملة.

١٣ - وتقرر عقد دورة لهيئة الصياغة المصغرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنها لم تعقد بسبب عدم اتفاق الرئيسين التابعين لكل من الحكومة والوفود المعارضة على جدول الأعمال. وأجرى مبعوثي الخاص عدة جولات من المناقشات مع رئيسي اللجنة، لكن لم تسفر عن توافق الآراء الضروري بشأن جدول الأعمال. وطلب من الرئيسين مواصلة العمل فيما يتعلق بجدول الأعمال من أجل التوصل إلى توافق في الآراء قبل الدورة المقبلة.

١٤ - وواصلت الدول الأعضاء دعمها لهذه العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ورحبت الدول الضامنة لمسار أستانا والمجموعة الصغيرة ببدء أعمال اللجنة الدستورية وأكدت مجددا دعمها لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومبعوثي الخاص إلى سوريا. وأكدت جامعة الدول العربية من جديد التزامها بتنفيذ جميع عناصر القرار.

الحماية

١٥ - ظلت الأعمال القتالية تُخلف عواقب وخيمة على المدنيين في جميع أرجاء الجمهورية العربية السورية. ففي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت مفوضية حقوق الإنسان ١٣٦ حالة وفاة في صفوف المدنيين داخل "منطقة تخفيف التوتر" في إدلب وحلب، شملت ٥٩ رجلا و ٢٩ امرأة و ٤٨ طفلا (٢٨ فتى و ٢٠ فتاة). وعُزيت تلك الوفيات إلى الغارات الجوية المزعومة التي شنتها القوات الحكومية والقوات الموالية لها والغارات البرية التي شنتها القوات الحكومية والقوات الموالية لها والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة على بعضها بعضا، فضلا عن هيئة تحرير الشام، التي أدرجها مجلس الأمن في قائمة الجماعات الإرهابية. وفي الفترة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عند بدء عملية ربيع السلام، إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت المفوضية حوادث قتل فيها ما لا يقل عن ١٤٧ مدنيا، من بينهم ١٠٠ رجل و ٢٠ امرأة و ٢٧ طفلا. وعُزيت تلك الوفيات المبلغ عنها إلى العمليات العسكرية وغيرها من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

١٦ - وسجلت المفوضية زيادة كبيرة في الاستخدام العشوائي الواضح للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات في المناطق الأهلية بالسكان الخاضعة لسيطرة مختلف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الجمهورية العربية السورية. وأبلغ عن ١٢٣ حادثا في المجموع خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أدت إلى مقتل ١٤٨ شخصا وجرح ٣٥٢ آخرين. وبناء على النمط الثابت للأضرار التي تلحق بالمدنيين، تقدر مفوضية حقوق الإنسان أنه من المرجح إلى حد كبير أن الأطراف في النزاع لم تحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني الرئيسية المتمثلة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الممتلكات المدنية والأهداف العسكرية؛ والامتناع عن شن الهجمات العشوائية؛ وتوخي مبدأ التناسب في الهجوم؛ والحماية في تنفيذ العمليات العسكرية. وقتل ورحل مدنيون أيضا بسبب الألغام المتروكة ومخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك الذخائر غير المتفجرة.

١٧ - وظلت المفوضية تتلقى تقارير عن الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري. وشملت الحالات المبلغ عنها حالات عائدين إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة كان وراءها مختلف قوات الأمن الحكومية. ولم يبلغ أقارب هؤلاء الأشخاص بظروف احتجاز أفراد أسرهم ومصيرهم ومكان وجودهم أو رفض تزويدهم بمعلومات عن ذلك.

١٨ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك جماعة هيئة تحرير الشام، التي أدرجها مجلس الأمن في قائمة الجماعات الإرهابية، في إدلب والمناطق المحيطة بها، ظلت أعمال هذه الجماعات تثير مخاوف من احتمال كونها ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان دون عقاب. وواصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة استخدام التهريب والمضايقة بشكل منهجي كأساليب ضد المدنيين ووسائل الإعلام ومقدمي الخدمات الصحية الذين يُنظر إليهم على أنهم منتسبون لطرف معارض أو لمجرد انتقادهم للجماعة المسلحة التي تسيطر على الإقليم. وفي شمال شرق الجمهورية العربية السورية، سجلت مفوضية حقوق الإنسان حوادث بدا فيها أن مدنيين ومقاتلين أصبحوا عاجزين عن القتال قد أعدموا بإجراءات موجزة. وقد أبلغت الحكومة الأمم المتحدة بأن ٨٣ مدنيا قتلوا، وجرح ٢٢٦ في هجمات وقعت في مناطق غير خاضعة لسيطرتها في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - وواصلت المنظمات الإنسانية الإبلاغ بالأعمال القتالية التي تلحق أضراراً بالمرافق التعليمية. فتحققت الأمم المتحدة من حوادث مجموعها خمسة حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير^(١)، بما يشمل ثلاثة حوادث في محافظة إدلب وحادثين في محافظة الرقة:

(أ) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قيل إن مدرسة في قرية اليايسة، في تل أبيض بمحافظة الرقة أصيبت بصواريخ؛

(ب) في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قيل إن مدرسة البرة في قرية برة بمحافظة إدلب لحقتها أضرار جزئية بسبب صاروخ؛

(ج) في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أفادت التقارير بأن مدرسة علي بن أبي طالب الابتدائية في مدينة جسر الشغور، بمحافظة إدلب، قد دُمّرت من جراء قصف جوي تعرضت له المدينة بشكل عام؛

(د) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أفادت التقارير بأن مدرسة زكريا أكنع الابتدائية في مدينة جسر الشغور، بمحافظة إدلب، قد دمرت جزئياً من جراء غارات جوية؛

(هـ) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، تعرضت مدرسة جرن الحاج صالح الابتدائية في جرن الأسود، في منطقة عين عيسى، بمحافظة الرقة، لأضرار بسبب تبادل إطلاق النار، حسب ما قيل.

٢٠ - وأبلغ نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية لمنظمة الصحة العالمية عن وقوع ١٨ حادثاً تضررت منها مرافق الرعاية الصحية وأصولها^(١). ففي تشرين الأول/أكتوبر، سُجلت ثمانية هجمات، بينما سُجلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٠ هجمات. وتفيد التقارير بأن هذه الحوادث أسفرت عن مقتل ٣ عاملين في المجال الصحي ومرضى وإصابة ٢١ شخصا آخر، فضلاً عن إلحاق أضرار المرافق.

(١) جرى التحقق من هذه الهجمات باستعمال نظم مجربة أثبت جدواها، بحيث تتلقى الأمم المتحدة التقارير من الشركاء الموجودين في الميدان وتستعرضها على ضوء مصدرين مستقلين آخرين على الأقل. ولا تتضمن قائمة الهجمات المؤكدة إلا الهجمات التي جرى التحقق منها وتأكيدا بشكل كامل من جانب جميع المصادر المستقلة. وتستعمل هذه النظم على صعيد العالم وتغطي بالاحترام على نطاق واسع.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق التحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب الجمهورية العربية السورية منذ توقيع مذكرة تحقيق استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب بين الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وسيحقق من وقائع الحوادث المحددة المعنية ويقدم تقريراً إلى بمحرد إنجاز أعماله.

الاستجابة الإنسانية

٢٢ - قدّمت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة إلى ٥,٦ ملايين من المحتاجين شهرياً في عام ٢٠١٩، بمن فيهم الأطفال والمراهقات والنساء ممن هن في سن الإنجاب، في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت المساعدة الإنسانية التي قدّمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لـ ٤,٦ ملايين شخص محتاج في تشرين الأول/أكتوبر ولأكثر من ٤,٢ ملايين شخص في تشرين الثاني/نوفمبر. وقُدِّم أكثر من ١,٣ مليون علاج صحي وطبي إلى السكان في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الجدول ١).

الجدول ١

متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى بجميع السبل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

المنظمة	متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٣٦ ٥٧٦
المنظمة الدولية للهجرة	٥٠ ٠٠٠
دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام	٢٧ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨٩٥ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢ ٧٦٤ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٧٩ ٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٨١٢ ٠٠٠
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢١٩ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٤ ٤٠٠ ٠٠٠
منظمة الصحة العالمية	٦٧٢ ٠٠٠

٢٣ - ومن داخل الجمهورية العربية السورية، شملت المساعدات الإنسانية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الغذاء لـ ٣,٦ ملايين شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي الشمال الشرقي في تشرين الأول/أكتوبر و لـ ٣,٢ ملايين شخص في تشرين الثاني/نوفمبر. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد في المجموع حوالي ١,٣ مليون شخص من خدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وحصل أكثر من ١٧٤ ٠٠٠ شخص على مواد الإغاثة الأساسية والشتوية. وجرى تزويد ٨٧٤ ٦٢ طفلاً في المجموع بالدعم النفسي والاجتماعي، وغيره من خدمات حماية الطفل. وشملت أيضاً عمليات الأمم المتحدة المقدمة من داخل الجمهورية العربية السورية توزيع ما يزيد على ٩٠٠ ٠٠٠ علاج صحي وطبي للناس في جميع أنحاء البلد.

٢٤ - وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في إطار عملهما الإنساني على نطاق البلد، إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى أكثر من ١,٨ مليون شخص في المحافظات الثلاث الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية العربية السورية، وهي على وجه التحديد محافظات دير الزور والرقه والحسكة. ونفذ الشركاء في المجال الإنساني داخل البلد استجابة كبيرة في الشمال الشرقي منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، حيث أوصلوا المساعدات الغذائية لأكثر من ٥٣٠.٠٠٠ شخص حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن مساعدة ١٣٥.٠٠٠ شخص في الملاجئ الجماعية والمخيمات والمجتمعات المضيفة بالمواد غير الغذائية الأساسية والشتوية، بالإضافة إلى تقديم أشكال أخرى من المساعدة في مجالات الصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية والتغذية. وأعلنت السلطات التركية أنها تقدم المساعدة الإنسانية في المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي مخيم الهول، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تنفيذ عملية إغاثة كبرى رغم الانخفاض المؤقت في بعض الأنشطة في أعقاب ما ورد من تغييرات في السيطرة على المناطق في الشمال الشرقي. وفي أعقاب تصاعد الأعمال القتالية في الشمال الشرقي، قام عدد من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني (جهات فاعلة عبر الحدود أساسا) بتعليق الأنشطة مؤقتا في مخيم الهول، مما أثر بشكل خاص على قطاعي الصحة والحماية. ومنذ ذلك الحين، استؤنفت التدخلات الجراحية البسيطة، غير أن العمليات الجراحية الكبيرة لا تجرى بسبب عدم وجود جراحين. وظل العمل جاريا في ١٦ مرفقا في المجموع من أصل ١٨ مرفقا للرعاية الصحية الأولية وكذلك في أربع وحدات متنقلة، وثلاث أفرقة تطعيم ونقاط خدمة معنية بمكافحة داء الليشمانيات والسل وفيروس نقص المناعة البشرية. واستمرت دون انقطاع خدمات أساسية أخرى، مثل المساعدة الغذائية الطارئة، ونقل المياه بالشاحنات، وصيانة البنى التحتية الرئيسية للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والاستعداد للشتاء. وبالإضافة إلى الدعم المقدم إلى مخيم الهول، ظلت مساعدة منتظمة تقدم إلى الـ ٩٢.٠٠٠ مشردا داخلها الذين يقيمون في المواقع والمخيمات والملاجئ الجماعية والمستوطنات غير الرسمية على نطاق شمال شرق البلد وكذلك إلى المجتمعات المحلية المضيفة.

٢٥ - وواصل شركاء العمل الإنساني المتصل بمكافحة الألغام تنفيذ أنشطة شملت عمليات المسح الخاصة بالكشف عن التلوث بالألغام، والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا دعما للفعات السكانية الضعيفة. غير أن العمليات العسكرية في الأجزاء الشمالية الشرقية من الجمهورية العربية السورية أدت إلى تعطيل الأنشطة الإنسانية في مجال مكافحة الألغام بشكل كبير في المنطقة. وفي محافظات ريف دمشق ودرعا والسويداء وحماة، قدمت أفرقة التوعية بالمخاطر التي دربتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات توعية للترويج لسلوك أكثر أمانا في المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من التلوث بالذخائر المتفجرة. وقدمت الدائرة دورة تدريبية للمدربين لفائدة ٥٧ من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجهات فاعلة أخرى في المجال الإنساني، مما مكّنهم من توفير برامج التوعية بمخاطر المتفجرات إلى زملائهم الذين يعملون على تقديم المعونة والإغاثة الإنسانية في المواقع التي تؤثر فيها مخاطر المتفجرات على سلامتهم. ووفرت الدائرة أيضا مواد التوعية بالمخاطر للمنظمات الإنسانية من أجل إيصال رسائل السلامة الأساسية إلى أقصى عدد ممكن من الناس.

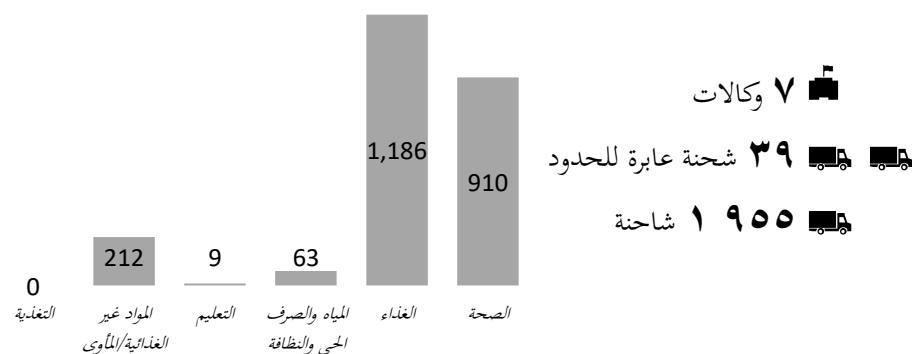
٢٦ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (انظر الجدول ٢). وعملا بأحكام تلك القرارات، أخطرت الأمم المتحدة السلطات

السورية مسبقاً بكل شحنة من الشحنات، بما في ذلك محتواها ووجهتها وعدد من يتوقع أن يستفيدوا منها. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أوصلت ١ ٩٥٥ شاحنة (٣٩ شحنة) مساعدات غذائية لأكثر من مليون شخص من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

عدد المستفيدين، بحسب المجموعات، من المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها عن طريق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر (المتوسط الشهري)

(بآلاف)



الجدول ٢

عدد المستفيدين المستهدفين بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، حسب القطاع والمنطقة: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (المتوسط الشهري)

المحافظة	المنطقة	التعليم	الغذاء	الصحة	المواد غير الغذائية/المأوى	المواد غير الغذائية/المأوى	المياه والصرف الصحي والنظافة
حلب	عفرين	-	٥٠٧٣٨	-	-	-	-
حلب	إعزاز	١٧٧٥	٩٩٠٠٣	١٨٨٧٤٤	١٢٢١٠	-	٧٠٠٠
حلب	جبل السمان	٤٣١٠	٨٢٢٢٨	٣٢٨٠٠	-	-	-
الحسكة	القامشلي	-	-	٢٦٢٦٥٠	-	-	-
إدلب	أرجح	-	-	١١١٥٠	-	-	-
إدلب	حارم	٣٢٢٠	٩٥٣١٣٠	٣٨٣٤٥٥	١٧٨٥٢٤	-	٤٣٨٢٣
إدلب	إدلب	-	٨٢٥	٢٦٥٥٠	٢١٥٠٠	-	١٢٥٠٠
إدلب	جسر الشغور	-	٣٠٠	٥٠٥٠	-	-	-

٢٧ - وفي الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، واصلت المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة الغذائية إلى الأسر النازحة حديثاً، وزيادة الخدمات الصحية المقدمة في المناطق التي يتوافد إليها الناس، وتوفير خدمات الحماية في حالات الطوارئ. وبسبب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة على نطاق

الشمال الغربي، زاد برنامج الأغذية العالمي من عدد المستفيدين عبر الحدود إلى أكثر من مليون شخص. وجرى تقديم هذه المعونة حصراً عبر الطرائق العابرة للحدود. وتلقى عشرات الآلاف خدمات ودعماً بصورة أخرى، مثل التعليم المدرسي، والمواد غير الغذائية، والمياه النظيفة، والمأوى، وخدمات الطوارئ والحماية.

٢٨ - ومع أن الاحتياجات الإنسانية في الشمال الغربي للجمهورية العربية السورية زادت، فإن الاستجابة الهائلة من جانب الأمم المتحدة وشركائها تساعد في تجنب زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية. ففي الأشهر الثلاثة الماضية، سُجل أكبر عدد من الشاحنات التي مرت عبر عملية عبور الحدود لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية منذ إنشائها في عام ٢٠١٤، إذ أوصلت ٩٣٦ شاحنة المعونة عبر الحدود في تشرين الأول/أكتوبر. ولدى الأمم المتحدة وشركائها العاملين عبر الحدود ومن دمشق خطط طوارئ جاهزة تحسباً لحدوث تصعيد آخر في أعمال العنف. وثمة حاجة ماسة إلى الدعم من الجهات المانحة؛ فبدون ذلك الدعم، لن يتمكن الشركاء من توسيع نطاق عملياتهم وتلبية الاحتياجات الجديدة والحالية على حد سواء.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافى الاتحاد الروسي الأمم المتحدة بنشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين، يعرض فيها المساعدة الغوثية المقدمة على الصعيد الثنائي. وواصلت دول أعضاء أخرى تقديم المساعدة الإنسانية الثنائية وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية.

٣٠ - وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كانت خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية ممولة بنسبة ٥٥ في المائة، إذ قدم مبلغ ١,٨ بليون دولار من مبلغ ٣,٣ بلايين دولار المطلوب لعام ٢٠١٩^(٢). وجرى دمج الاستجابة اللازمة لتلبية احتياجات السكان المتضررين في الجزء الشمالي الغربي من البلد في صلب خطة الاستجابة.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٣١ - يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ويتسم مشهد وصول المساعدات في البلد بالتعقيد في ظل وجود مناطق مختلفة تُقدّم فيها الخدمات بطرق مختلفة، وأنواع مختلفة من الخدمات تتطلب طرائق عمل مختلفة. ويُعدّ الوصول أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعمل الإنساني القائم على المبادئ، الذي يعتمد بالأخص على توافر القدرة على تقييم الاحتياجات وإيصال المساعدات بصورة مستقلة، وعلى رصد الأثر وتقييمه بشكل مستقل، بسبل منها التواصل المنتظم المباشر مع السكان المتضررين.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من داخل الجمهورية العربية السورية إلى ملايين المحتاجين في آلاف المواقع في جميع أنحاء البلد. ويوجد ما يزيد على ١٧٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، وينتشر أكثر من ٧٠٠ موظف في تسعة مراكز خارج دمشق (حلب ودرعا ودير الزور وحماة وحمص واللاذقية والقامشلي والسويداء).

(٢) انظر تقارير دائرة التتبع المالي عن خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية، المتاحة من خلال الرابط التالي:

<https://fts.unocha.org/appeals/663/summary>

وطرطوس). وينتشر كذلك ٣ ٥٣٨ موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع أنحاء البلد. ويسهم الوجود اللامركزي لموظفي الأمم المتحدة في زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين والقرب منهم.

٣٣ - ويُنفذ العديد من عمليات إيصال المعونة من خلال الشركاء على الصعيد الوطني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية والهلل الأحمر العربي السوري. وتنتشر الأمم المتحدة بانتظام إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام منها إجراء التقييمات، ومرافقة شحنات المساعدات، والمتابعة مع بعثات الرصد والتقييم. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نُفذت الأمم المتحدة ٨٢٥ من البعثات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

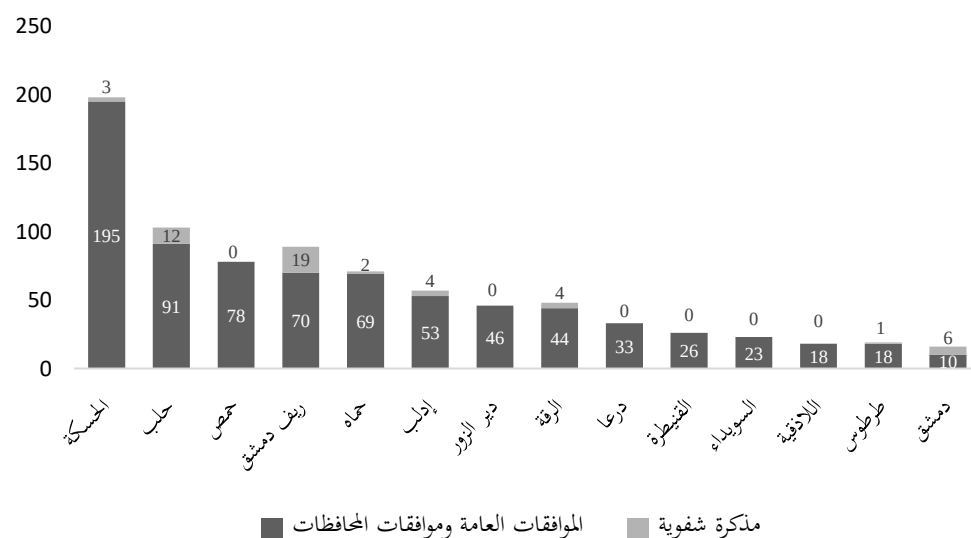
الجدول ٣

إجمالي عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة وأطراف ثالثة/جهات ميسرة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب النوع: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

نوع البعثة	ملكرة شفوية	موافقة عامة	موافقة المحافظات	العدد الإجمالي
بعثات التقييم	٧	٧٤	٤	٨٥
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	٨	٢٧٥	١	٢٨٤
بعثات الرصد	٢٥	٢٨٩	٢١	٣٣٥
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	١١	١٠٧	٣	١٢١
المجموع	٥١	٧٤٥	٢٩	٨٢٥

الشكل الثاني

مجموع عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب المحافظة: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩



الجدول ٤

طلب وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

نوع الطلب	العدد المطلوب	العدد الموافق عليه	النسبة المئوية للعدد الموافق عليه
بعثات التقييم	٣٨	١٨	٤٧ في المائة
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	٢٢	١٥	٦٨ في المائة
بعثات الرصد	٨٥	٣٦	٤٢ في المائة
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	٣٥	٢١	٦٠ في المائة
المجموع	١٨٠	٩٠	٥٠ في المائة

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت الأمم المتحدة وشركاؤها على موافقة السلطات السورية على إيفاد ٨٢٥ بعثة، جرت الموافقة على ٧٧٤ بعثة منها على المستوى المحلي (موافقة عامة أو موافقة المحافظات) و ٥١ بعثة على المستوى الوطني (موافقة رسمية) (انظر الجدول ٣ والشكل الثاني). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأمم المتحدة وشركائها أو هما معاً في الاستفادة من فرص الوصول إلى المناطق التي تحصل عليها من المكاتب الفرعية على نحو أكثر استدامة مما تحصل عليه من البعثات التي مصدرها في دمشق.

٣٥ - واستمرت جهود الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المقدرة في معظم أنحاء البلد، على الرغم من أن الوصول إلى بعض المناطق ووصول بعض الجهات الإنسانية الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، ظلّ محدوداً. واستمرت القيود المفروضة على قدرة بعض القطاعات على إجراء تقييمات منظّمة للاحتياجات في جميع أنحاء البلد. ومن بين ١٨٠ طلباً قُدمت لإيفاد بعثات وتطلبت موافقة رسمية على المستوى الوطني من قبل وزارة الخارجية، تمت الموافقة على ٩٠ طلب إيفاد بعثات (٥٠ بالمائة). ومع أن هذه الطلبات قُدمت في الأيام الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير ولا يتوقع تلقي رد رسمي عليها قبل نهاية الشهر، فإن الأرقام تشير إلى وجود قيود على إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني (انظر الجدول ٤).

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الإبلاغ عن عدد من القيود المفروضة على الوصول إلى أجزاء من محافظات إدلب وشمال حماه وجنوب شرق حلب، والتي تُعزى أساساً إلى احتدام الأعمال القتالية، رغم أنه يجري حالياً بذل جهود محدودة في مجال الاستجابة في تلك المناطق.

٣٧ - وقد تعدّر تنفيذ برامج الطوارئ من داخل الجمهورية العربية السورية إلى المنطقة الواقعة بين تل أبيب ورأس العين بسبب التطورات في الميدان منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، رغم أن الوصول عبر هذه الخطوط كان مفتوحاً لتوفير الدعم لمحنة "علوك" لضخ المياه وإجلاء المدنيين وموظفي المنظمات غير الإنسانية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعادت السلطات التركية فتح المعبر الحدودي بين أكشاكالي وتل أبيب لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية.

٣٨ - ويُعاد توجيه سير شحنات الإمدادات الإنسانية والسلع التجارية المتجهة إلى القامشلي وسائر مناطق الشمال الشرقي من البلد على امتداد طرق إمداد بديلة لأن أجزاء من الطريق السيار إم ٤

ذي الأهمية الاستراتيجية مغلقة. وتفيد تقارير بأن إمكانية حصول السكان على الخدمات سواء منهم المتبقون في محافظة الرقة أو العائدون إليها قد تقلصت منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بينما كانت إمكانية الحصول عليها في شرق نهر الفرات في دير الزور، بما في ذلك جيب الهجين، محدودة بسبب انتشار أخطار المتفجرات على نطاق واسع، على الرغم من تقديم المساعدة الغذائية بانتظام.

٣٩ - وظلت إمكانية الوصول إلى روكبان، حيث يتواصل التفاوض بشأن إيفاد إحدى البعثات لإجراء عمليات إجلاء الأشخاص الراغبين في العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تشكل تحدياً بسبب انعدام الاتفاقات الأمنية من جميع الأطراف. غير أنه تم إيفاد بعثتين يومي ١٢ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل الوصول إلى الملاجئ الجماعية في حمص للأشخاص من مغادري الركبان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما تعذر على بعض الجهات الإنسانية الفاعلة الوصول إلى بعض المناطق في جنوب البلد على نحو مستدام، بما في ذلك الأمم المتحدة، بسبب القيود الإدارية وكان، في بعض المناطق، كذلك بسبب انعدام الأمن. ومع ذلك، تُواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق وبدون أي شروط مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٤٠ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية رصد عملياتها في العراق وتركيا. فخلال تلك الفترة، تم إيصال ٣٩ شحنة نقلتها ٩٥٥ ١ شاحنة عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية انطلاقاً من العراق وتركيا كما يلي: ١٨ شحنة عبر باب الهوى (١٧١٧ شاحنة)، و ١٩ شحنة عبر باب السلام (٢٣١ شاحنة)، وشحنتان عبر اليعربية (٧ شاحنات). وبذلك يصل مجموع عدد الشاحنات التي أرسلت منذ بداية العمليات عبر الحدودية إلى ٣٠ ٣٣٨ شاحنة (٢٢ ١٣٩ شاحنة عبر باب الهوى؛ و ٣ ٤٩٥ شاحنة عبر باب السلام؛ و ٤ ٥٩٥ شاحنة عبر الرمثا؛ و ١٠٩ شاحنات عبر اليعربية). ولم تُثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي شواغل أو أسئلة بشأن الطابع الإنساني للشحنات المرسل. وأخطرت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية بجميع الشحنات قبل ٤٨ ساعة من موعدھا. وظلت الآلية تستفيد من علاقات التعاون الممتازة مع حكومات الأردن وتركيا والعراق.

٤١ - واستمرت الاستجابة من العملية عبر الحدودية من تركيا في مستويات عالية لتلبية الاحتياجات القائمة، وكذلك الاحتياجات الجديدة الناشئة عن التصعيد الأخير في النزاع. واستمر فرض القيود على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في مناطق الخطوط الأمامية بسبب شدة الأعمال القتالية. وبوجه عام ظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في مناطق إدلب غير المتأثرة بالأعمال القتالية غير مقيّدة، مع وقوع بعض الحوادث المعزولة أو وجود معوقات بيروقراطية. وفي شمال حلب، ظلت التحديات التي تعترض إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية قائمة، وعلى رأسها المعوقات البيروقراطية.

التأشيرات والتسجيل

٤٢ - واصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية للسماح بمنح التأشيرات للموظفين في الوقت المناسب (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥

طلبات تأشيرات الأمم المتحدة: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

نوع الطلب	المطلوب	الموافق عليه المرفوض لم يبت فيه	العدد	العدد	العدد الذي
التأشيرات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٣٥	٧٥	١١	٤٩	
التجديدات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٧٠	١٠٨	صفر	٦٢	
التأشيرات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	١١٩	٣٩	٢٣	٤٤	
التجديدات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	٥٩	٥٤	صفر	٥	

ملحوظة: سحبت الأمم المتحدة ١٣ طلباً لم يُبت فيها تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٣ - ويوجد ما مجموعه ٢٨ منظمة غير حكومية دولية مسجلة لدى الحكومة للعمل في البلد.

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم

٤٤ - واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج في المناطق المتضررة من الاشتباكات المتكررة بين أطراف النزاع، ومن الضربات الجوية، ومن التبادل المنتظم لنيران المدفعية غير المباشرة ومن هجمات أخرى. ويعمل موظفو الإغاثة الإنسانية أيضاً في مناطق شديدة التلوث بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

٤٥ - ومنذ بداية النزاع، أفيد بمقتل المئات من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، منهم ٢٣ من موظفي الأمم المتحدة وكيانات منظومة الأمم المتحدة، كان ١٨ منهم من موظفي الأونروا و ٦٦ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري؛ و ٨ من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقُتل أيضاً العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

٤٦ - وكان ما مجموعه ٢٧ موظفاً من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (جميعهم من موظفي الأونروا).

٤٧ - وعلى مدى الثلاثة أشهر الماضية، اشتد التهديد الناجم عن نيران المدفعية غير المباشرة التي تضررت منها مدينة حلب. فقد أُبلغ عن وقوع أكثر من ١٥٠ من الحوادث التي تستهدف المناطق السكنية في حلب خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقد تضرر في حادث واحد أحد مباني موظفي الأونروا يقع في حلب.

٤٨ - وتزايدت الهجمات غير المتناظرة خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية، خاصة في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. فمن ١٦٧ حادثاً استُعملت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع أُبلغ عن وقوعها خلال تلك الفترة في شمال وشرق شمال البلد، انفجرت ٤ حوادث في مناطق سكنية بمدينة القامشلي على مقربة من مركز الأمم المتحدة.

٤٩ - وأصيب أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجروح إثر حادث وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أُصيبت منطقة سكنية في حي مزة، ضمن مساحة قطرها ٥٠٠ متر من مكاتب الأمم المتحدة في دمشق.

ثالثاً - ملاحظات

٥٠ - في عام ٢٠١٩، استمر استفحال الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة أصلاً بالنسبة لسكان جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، حيث لا يزال أكثر من ١١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة. ففي مناطق متعددة جداً، ما زال النزاع يتسبب في قتل وجرح المدنيين، وتدمير البنى التحتية المدنية ذات الأهمية الحيوية وإلحاق الأضرار بها، وعرقلة سبل الحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية. وإذ نقف على مشارف السنة الجارية، يساورني قلق خاص من الأثر الذي قد يخلفه شنّ أي هجوم عسكري محتمل واسع النطاق في الشمال الغربي على الفئات الضعيفة من السكان أصلاً، كما أنني أراقب مع القلق أثر الأعمال العدائية الجارية في الشمال الشرقي، إضافةً إلى زيادة التوتر في الجنوب الغربي. فاستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع آخذ في الازدياد في جميع أنحاء البلد، مع ما يخلفه ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين. ومع حلول فصل الشتاء، فإن الاحتياجات، خاصة بالنسبة للأشخاص القاطنين في المخيمات أو المستوطنات غير الرسمية، سوف تستمر في الازدياد. وفي الوقت نفسه، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية المتسارع يجعل تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان مهمة تزداد تعقيداً.

٥١ - وفي الأسبوعين الأخيرين من تشرين الثاني/نوفمبر، سُجلت أيضاً زيادة في الأعمال القتالية بشمال الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى مزيد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. فقد أفادت منظمة الصحة العالمية الآن عن وقوع ٦٦ هجوماً تضرر منها تقديم خدمات الرعاية الصحية في المنطقة في عام ٢٠١٩ إلى غاية تشرين الأول/أكتوبر. وأي هجوم عسكري كامل النطاق من شأنه أن يخلف تكلفة باهظة على الصعيد الإنساني يتكبدها الثلاثة ملايين شخص الذين يعيشون في المنطقة. فلا بد من تجنبه.

٥٢ - وقد أعربُ عن قلقي البالغ إزاء الأثر الإنساني الناجم عن التطورات العسكرية فيما يتعلق بالشمال الشرقي، التي قبل إنها أسفرت عن خسائر بشرية وتشريد في أوساط المدنيين. وإضافةً إلى الوفيات بين المدنيين والنزوح وفي بعض الحالات تدمير البنى التحتية المدنية، تضررت من ذلك أيضاً قدرة بعض الجهات الفاعلة الإنسانية على الاستجابة. وقد برهنت المنظمات الإنسانية الموجودة في المنطقة على مرونة كبيرة في التكيف مع الوضع وتوسيع نطاق عملياتها وضمان إيصال المساعدة اللازمة إلى مَنْ هم في أمس الحاجة إليها. فأني قطع لسبل وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى تقديم المساعدة والخدمات المنقذة للأرواح إلى ١,٨ مليون شخص من المحتاجين إليها في الشمال الشرقي لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة. ويجب أن تُتاح للمدنيين إمكانية الحصول على المعونة والخدمات الإنسانية بطريقة مأمونة ومستدامة وبلا عوائق.

٥٣ - وأذكّر مرة أخرى جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، وكذلك ضرورة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى جميع الأطراف أن تتحلّى بأقصى درجات ضبط النفس، وتكفّ عن أي استخدام عشوائي وغير متناسب للضربات الجوية والقصف المدفعي والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المناطق المأهولة بالسكان. فأني عمليات عسكرية، بما فيها العمليات التي تنقذها الجماعات الإرهابية المصنّفة بهذه الصفة من مجلس الأمن، أو العمليات التي تُشنّ عليها، يجب أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية.

٥٤ - وأود أن أنوّه بما تبذله الأمم المتحدة وسائر المنظمات الإنسانية من جهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية على الرغم من مجموعة من الصعوبات التي تعترضها. فكل شهر يتلقى المساعدة من يبلغ متوسط عددهم ٥,٦ ملايين شخص من المدنيين. وتُقدّم معظم الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية، حيث تحقق، في بعض حالات، تحسّن في إمكانية إيصال المساعدات على الرغم من التحديات المستمرة. وإني أدعو إلى توسيع نطاق هذه التدابير لضمان إيصال المساعدة إلى جميع من هم في حاجة إليها.

٥٥ - وما زال جزء أساسي من الاستجابة يُقدّم عبر الحدود، على النحو المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) وقراراته اللاحقة. وقد أسهمت هذه المعونة في درء أزمة إنسانية أكبر من ذلك داخل الجمهورية العربية السورية. وإذ أرحب بالجهود الجارية الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية المقدمة من داخل الجمهورية العربية السورية، أود أن أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة لا تملك وسيلة بديلة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين في المناطق التي يجري فيها تقديم المساعدة عبر الحدود. ويتعين على مجلس الأمن القيام بدور حاسم في دعم هذه الجهود الإنسانية. وإني أعوّل على الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تكفل الإذن للأمم المتحدة بتلبية احتياجات كل من يحتاج إلى المساعدة الإنسانية، بشتى الطرق من بينها التعجيل بتجديد الطرائق المبيّنة في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة.

٥٦ - وما زالت خطة الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تعاني من نقص التمويل، حيث تبلغ قيمة مبلغها الممّول حالياً ما نسبته ٥٥ في المائة، أي ١,٨ بليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٣,٣ بلايين دولار. ولئن كنت أثني على الدول الأعضاء لحشدتها ذلك التمويل، بما فيه تمويل إضافي لتوسيع نطاق المساعدة في إطار التصدي لحالات الطوارئ مثل الحالات القائمة في الشمال الشرقي والشمال الغربي، فإنني ما زلت أعوّل على الدعم المقدّم من الجهات المانحة لمواصلة توفير الدعم لجهود الاستجابة. وإضافةً إلى المناطق التي تشهد استمرار النزوح، فإن من الأولويات تقديم الدعم لجهود الاستعداد للشتاء في أشهر الشتاء الباردة.

٥٧ - ولا يزال استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل أطراف النزاع مصدر قلق بالغ. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإني أهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، وجميع الدول، والمجتمع المدني، ومنظمة الأمم المتحدة، أن تتعاون بصورة تامة مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولا سيما من خلال تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة. وإن اتخذ إجراءات للتصدي للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هو شرط قانوني وأمر جوهري لتحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية. وأكرّر دعوتي إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٥٨ - وفي ضوء الشواغل الخطيرة المستمرة التي أثّرت بصورة متكررة فيما يتعلق بحماية المدنيين وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ما زلت أحث بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية، تمثيلاً مع قراري مجلس حقوق الإنسان د-١٨/١ و ٢٢/١٩، على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني تُسند إليه ولاية حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥٩ - وقد اتخذت خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالعملية السياسية بانعقاد اللجنة الدستورية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أواصل الإعراب عن تقديري للأطراف على ما قدمته من دعم لبدء العملية السياسية بمشاركة النشطة في الحوار المتعلق بمستقبل الجمهورية العربية السورية. ولا بد أيضا من التنويه بالأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية على التزامها بهذه العملية واستمرارها في دعمها. ومع ذلك، فقد اتسمت المناقشات التي جرت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وخلال الدورة الثانية بالصعوبة ولم تعقد هيئة الصياغة المصغرة المؤلفة من ٤٥ عضوا التابعة للجنة اجتماعها بسبب عدم توصّل رؤساء كل من وفود الحكومة والمعارضة إلى اتفاق على جدول الأعمال. وأحث جميع الأطراف على اغتنام الفرصة التي تتيحها اللجنة الدستورية، ومواصلة العمل من أجل عقد دورة بناءة للجنة في المستقبل القريب.

٦٠ - ويمثّل تشكيل اللجنة الدستورية خطوة أولى نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيواصل مبعوثي الخاص مساعيه الرامية إلى بناء الثقة والارتياح في أوساط السوريين ومع المجتمع الدولي. ويتطلب هذا المسعى حوارا وتعاونًا حقيقيين بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية ومع الأطراف السورية. فالحل السياسي الشامل الذي يليّ تطلعات جميع السوريين هو وحده الكفيل بالتوصل إلى تحقيق سلام مستدام وإنهاء واحدة من أفدح الأزمات الإنسانية في عصرنا.

الحوادث المبلغ عنها التي تضرر منها المدنيون وسجلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩*

محافظة إدلب

- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ٥ رجال مدنيين وأصيب ١٧ مدنياً آخرين بجروح في ضربات أرضية قيل إنها وقعت في سوق في قرية الجانودية بمحافظة إدلب.
- في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة نساء من المدنيين وأصيب أربعة أطفال بجروح (ثلاث فتيات وصبي) من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في ناحية بدما غرب ريف إدلب.
- في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى مقاتلون من هيئة تحرير الشام القبض على أربعة مدنيين، من بينهم امرأتان، في مدينة إدلب.
- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرّض مركز صحي لأضرار من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في مدينة جسر الشغور في غرب ريف إدلب.
- في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب ثلاثة موظفين طبيين بجروح أثناء ضربات جوية قيل إنها ألحقت أضراراً بمشفى الإخلاص في قرية شنان بجنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، تعرّض مشفى كفر نبل لأضرار فتوقّف مؤقتاً عن تقديم خدماته بسبب ضربات جوية قيل إنها وقعت في مدينة كفر نبل في جنوب ريف إدلب. وقد سبق أن أصيب هذا المشفى بقذائف في أيار/مايو وتموز/يوليه.
- في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرّضت مدرسة زكريا أكنه لأضرار من جراء ضربة جوية قيل إنها وقعت في مدينة جسر الشغور في غرب ريف إدلب.
- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل طفلة وأصيب رجلان وصبي من المدنيين بجروح من جراء ضربة جوية وقعت قرب مخيم للنازحين في قرية النيرب في شرق ريف إدلب.
- في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل سبعة مدنيين، من بينهم فتاتان وصبي، من جراء ضربات جوية وقعت في منطقة كفرومة في جنوب ريف إدلب.
- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل خمسة مدنيين (رجلان وفتاتان وصبي) خارج إقامة سكنية بعد ضربة جوية قيل إنها وقعت في بلدة البارة بجنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، قُتل صبي وأصيب ثلاثة صبية آخرين بجروح من جراء ضربة جوية قيل إنها وقعت في بلدة كفرومة في جنوب ريف إدلب.

* تقدم قائمة الحوادث أمثلة على المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان التي طُرحت في التقرير. ولكن، ونظراً لتغير أنماط النزاع وفقدان شبكات المصادر ذات المصدقية و/أو المصادر الموثوق بها في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، ما برح التحقق من الحوادث يزداد صعوبة. ولذلك لا تتضمن القائمة سوى الحوادث التي أُبلغت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتم التحقق منها وفقاً لمنهجيتها، ولا ينبغي اعتبارها قائمة شاملة.

- في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ستة مدنيين من أسرة واحدة (رجل وأربع نساء وفتاة) من جراء ضربة جوية قيل إنها وقعت في قرية الملاحة في جنوب ريف إدلب.
- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ما لا يقل عن ١٦ مدنيا (رجلان وست نساء وأربع فتيات وأربعة صبية) وأصيب ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا آخرين بجروح من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في مخيم القاح القديم للنازحين في قرية قاح في شمال ريف إدلب. وقد ألحق الحادث أضراراً بمشفى للولادة يقع داخل المخيم.

محافظة حلب

- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب ١٢ مدنياً على الأقل بجروح، من بينهم امرأة وستة أطفال، من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قيل إنه فُجّر على مقربة من دُوار السوق في بلدة قباسين بمنطقة الباب في ريف حلب.
- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل رجل مدني في ضربة أرضية قيل إنها وقعت في مخيم للنازحين في حي الجبل بمدينة جرابلس في شمال ريف حلب.
- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب مدنيان بجروح (امرأة وصبي) من جراء ضربة أرضية قيل إنها وقعت في مدينة مارع في شمال ريف حلب.
- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل رجلان من المدنيين في ضربة جوية قيل إنها وقعت في قرية كوران بناحية عين العرب (كوباني) في شمال ريف حلب. وفي نفس اليوم، تعرّض مشفى في مدينة عين العرب لأضرار من جراء إصابته بضربة أرضية قيل إنها وقعت على مقربة من المبنى.
- في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة رجال من المدنيين وأصيب رضيع بجروح من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت على مقربة من مركبة كانوا يستقلونها على الطريق السريع الرابط بين قريتي محسنلي وحسن عرب بجنوب مدينة جرابلس في شمال ريف حلب.
- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب ثلاثة أطفال بجروح من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في مخيم الجبل للنازحين قرب مدينة جرابلس في شمال ريف حلب.
- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل سبعة مدنيين (ستة رجال وامرأة) وأصيب ١٥ مدنياً بجروح (١٣ رجال وصبيّان) من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قيل إنه فُجّر في سوق في مدينة عفرين في ريف حلب.
- في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل سبعة مدنيين، من بينهم امرأتان وصبي وفتاة، وأصيب عدة مدنيين آخرين بجروح من جراء ضربات جوية قيل إنها وقعت في بلدة السحارة في غرب ريف حلب.
- في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل طفلة من جراء ضربة أرضية وقعت في حي سيف الدولة في مدينة حلب.
- في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ١١ مدنياً (١٠ رجال وصبي) وأصيب ٥٧ مدنياً بجروح (٤٢ رجلاً وثمان نساء وسبعة صبية) من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قيل إنه فُجّر داخل سوق في مدينة الباب بشمال ريف حلب.

- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل مدني وأُصيب ١٣ مدنيا آخرين بجروح، من بينهم ثلاث نساء وصبيّان، من جراء ضربات أرضية وقعت في مدينة إعزاز في شمال ريف حلب.
- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل سبعة مدنيين، من بينهم صبي وامرأة، وأُصيب ما لا يقل عن ٢٩ مدنيا بجروح من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في عدة أحياء بمدينة حلب، من بينها أحياء الجميلية والأعظمية والزهراء والفرقان وسيف الدولة وصلاح الدين.

محافظة الحسكة ودير الزور

- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل امرأة وأُصيب شخصان آخران من المدنيين بجروح (امرأة وصبي) من جراء قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب قيل إنها قُطعت داخل إقامة سكنية في بلدة المراشدة في شرق ريف دير الزور.
- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن إمدادات المياه انقطعت من محطة المياه الرئيسية في منطقة علوك الواقعة في رأس العين، بسبب ما قيل إنها أضرار لحقت بمبناها وبخطوط الكهرباء المحيطة بها. وقد انقطعت خدمات المياه عن مئات الآلاف من الأشخاص عدة مرات في الأسابيع اللاحقة، إلى أن تجري أعمال الصيانة في المحطة.
- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة مدنيين (رجل وامرأة وصبي) من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في حي قدوريك في مدينة القامشلي.
- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل رجل وأُصيب ستة رجال آخرين من المدنيين بجروح إثر ضربة أرضية قيل إنها أصابت مخبز في الحي الغربي في مدينة القامشلي.
- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، لحقت أضرار بالمشفى الوطني من جراء ضربة جوية قيل إنها وقعت في مدينة رأس العين. وفي اليوم نفسه، تعرّضت مصحة ديوار لأضرار من جراء ضربة أرضية قيل إنها وقعت في بلدة عين ديوار في ناحية المالكية.
- في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل امرأة من المدنيين بما قيل إنها نيران قناصة في حي الهلالية بمدينة القامشلي. وفي نفس اليوم، قيل إن مدنيا قُتل أيضا بنيران قناصة في منطقة قصر الذيب بمدينة المالكية.
- في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة مدنيين من جراء ما قيل إنها ضربات أرضية أصابت قافلة مركبات في الطريق السيار الرابط بين تل تمر ورأس العين في الحسكة.
- في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل صبي وأُصيب رجل من المدنيين بجروح من جراء لغم أرضي قيل إنه انفجر في أرض زراعية في بلدة الغزلة بمنطقة رأس العين الريفية في الحسكة.
- في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب ثلاثة رجال من المدنيين بجروح من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قيل إنه قُطّر في سوق بمدينة الشدادة في الحسكة. وفي اليوم نفسه، أُصيب ما لا يقل عن شخصين من المدنيين بعد ما قيل إنه جهاز متفجر يدوي الصنع قُطّر على مقربة من مبنى عام في القامشلي في الحسكة.

- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قُتلت امرأة من المدنيين من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في قرية قراج في منطقة رأس العين الريفية.
- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل مدنيان (زوج وزوجته) من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في قرية تل الورد في منطقة رأس العين الريفية.
- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على رجل من المدنيين في منزله بمدينة رأس العين. ولا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين.
- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُصيب موظف طبي من المدنيين بجروح وتعرضت سيارة إسعاف لأضرار من جراء ضربة بطائرة بدون طيار قيل إنها وقعت في منطقة قرب قرية الدردارة في ناحية تل تمر الريفية.
- في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل مدنيان في بلدة الزير شرق ريف دير الزور أثناء سفرهما من القامشلي. وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن قتلتهما.

محافظة الرقة

- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تعرّض المشفى الوطني لأضرار من جراء ضربة جوية قيل إنها وقعت في منطقة على مقربة من المشفى الواقع بمدينة تل أبيض في الرقة.
- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل مدنيان (رجل وامرأة مسنة) من جراء ضربات أرضية قيل إنها وقعت في قرية الديك بشمال ريف الرقة.
- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على رجل من المدنيين على مقربة من منطقة حديقة الباسل في مدينة الرقة لأسباب مجهولة. ولا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين، على الرغم من تلقي أسرته ضمانات بإطلاق سراحه في وقت لاحق.
- في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ما لا يقل عن ١١ مدنيا (ثلاثة رجال وامرأتان وستة صبية) وأُصيب ١٤ مدنيا بجروح، من بينهم ثلاثة صبية، من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قيل إنه فُجّر داخل سوق في تل أبيض في شمال ريف الرقة.
- في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على رجل من المدنيين في منزله بمدينة الطبقة في الرقة. ولا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين.
- في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ثلاثة مدنيين (امرأة وولدها) من جراء قطعة ذخيرة غير متفجرة قيل إنها فُجّرت في أرض زراعية في قرية أم الطابات في الرقة.